

تحرك عاجل

مكان وجود مدافعٍ عن حقوق الإنسان طي المجهول

منذ عامٍ واحدٍ، اعتُقل المدافع الإماراتي البارز عن حقوق الإنسان والمدون أحمد منصور، بمنزله، في 20 مارس/آذار 2017؛ ولا يزال مكان وجوده غير مؤكد، على الرغم من إرسال محامين أيرلنديين في بعثة إلى أبو ظبي في فبراير/شباط 2018، للعثور عليه. كما لا تزال سبل الوصول إلى محامٍ غير متاحة له. وعلاوةً على ذلك، فإنه يعتبر سجين رأي.

قامت بعض المنظمات الغير حكومية بتكليف محامين أيرلنديين بالذهاب في بعثة إلى أبو ظبي، عاصمة الإمارات العربية المتحدة، لمحاولة الوصول إلى المدافع عن حقوق الإنسان وسجين الرأي أحمد منصور. وفي 26 فبراير/شباط 2018، أجريا اتصالاً مع وزارة الداخلية، وأحيلوا إلى الشرطة، التي بدورها أشارت عليهما مراجعة سجن الوثبة، حيثما أعلما بأنه لا يجري احتجازه هناك.

وكان أحمد منصور قد اعتُقل من منزله في إمارة عجمان، بالإمارات العربية المتحدة، منذ عامٍ مضى، في الساعات الأولى من 20 مارس/آذار 2017. وبعد مرور بضعة ساعات من لحظة اعتقاله، أعلن الموقع الإلكتروني الإخباري الرسمي، الذي تديره الدولة، أنه اعتُقل بناءً على أوامر صادرة عن "نيابة جرائم تقنية المعلومات"، وأنه يجري احتجازه على ذمة المزيد من التحقيق بشأن ما وُجه إليه من تهمةٍ باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي [بما في ذلك تويتر وفيسبوك] لنشر معلومات مغلوطة وأخبار كاذبة تضر بالوحدة الوطنية والوئام الاجتماعي،" من أجل "إثارة الفتنة الطائفية والكراهية" و"الإضرار بسمعة الدولة". وفي 29 مارس/آذار 2017، عقب دعوة مجموعة من خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، إلى الإفراج عن أحمد منصور على الفور؛ ردت السلطات الإماراتية مباشرةً على بيان المجموعة، مشككةً في المزاعم بأن احتجاز أحمد منصور كان تعسفياً، وأفادت أنه يجري إبقاؤه رهن الاحتجاز بالسجن المركزي (سجن الوثبة)

في أبو ظبي. كما أضافت أن "له الحرية في توكيل محام"، وأن "بكامل استطاعة أسرته الوصول له وزيارته في المنشأة العقابية". وعلى الرغم من هذه الادعاءات، فإن مكان اعتقال أحمد منصور، على وجه الدقة، لا يزال غير مؤكد. كما تعلم منظمة العفو الدولية أنه لا يتاح له الاستعانة بمحامٍ، وأنه محتجزٌ رهن الحبس الانفرادي المطول؛ الأمر الذي يرقى إلى التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. كما لم يتلق، منذ اعتقاله، من أسرته سوى زيارتين تحت المراقبة، في 3 إبريل/نيسان 2017، وفي 17 سبتمبر/أيلول 2017. وقد أحضر في كل مرة منهما إلى مبنى النيابة العامة بأبو ظبي، حيث التقى بأسرته لفترة وجيزة.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنجليزية، لحث السلطات الإماراتية على ما يلي:

- الإفراج عن أحمد منصور على الفور وبدون شرط أو قيد، إذ أنه يعد سجين رأي، لم يُعتقل سوى لممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير، بما في ذلك من خلال عمله في مجال حقوق الإنسان؛
- الكشف عن مكان وجوده الصحيح، والعمل على احتجازه بمنشأة رسمية للاعتقال، وحمايته من التعرض للتعذيب أو غير ذلك من سوء المعاملة؛ ريثما يُفْرَج عنه؛
- العمل على إتاحة الاتصال له بمحام وبأسرته، على الفور وبصفة منتظمة؛ والعمل كذلك على توفير الرعاية الطبية الكافية له.

يُرجى إرسال المناشادات قبل 27 إبريل/نيسان 2018 إلى:

نائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء

سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

مكتب رئاسة مجلس الوزراء

ص.ب: 212000 دبي،

الإمارات العربية المتحدة

فاكس: +971 4 330 4044

<https://uaecabinet.ae/en/contact-the-prime-minister> البريد الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني:

تويتر: @HHSkMoh

وزير الداخلية

سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان

مدينة زايد الرياضية، شارع الخليج العربي قرب مسجد الشيخ زايد

ص.ب 398 أبو ظبي،

الإمارات العربية المتحدة

فاكس: +971 2 441 5780 / +971 2 402 2762

البريد الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني:

<https://www.moi.gov.ae/en/contactus.aspx>

وُترسل نسخ إلى:

ولي عهد أبو ظبي

سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ديوان ولي العهد،

شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ص.ب 124 أبو ظبي،

الإمارات العربية المتحدة

فاكس: +971 2 668 6622

تويتر: @MohamedBinZayed

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد. هذا التحديث الثالث للتحرك العاجل رقم UA 200/15. للمزيد من المعلومات، انظر:

www.amnesty.org/ar/documents/mde25/7224/2017/ar/

تحرك عاجل

مكان وجود مدافعٍ عن حقوق الإنسان طي المجهول

معلومات إضافية

أحمد منصور رجل متزوج، وأب لأربعة أولاد؛ كما أنه عضو باللجنة الاستشارية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة "هيومان رايتس ووتش"، وكذلك باللجنة الاستشارية لمنظمة "مركز الخليج لحقوق الإنسان". ودأب على توثيق وضع حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة منذ 2006؛ وكان يدافع علانيةً عن حقوق الإنسان الدولية على مدونته، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، وفي مقابلات أجرتها معه وسائل الإعلام الدولية.

وكان قد اعتُقل من منزله، في الساعات الأولى من 20 مارس/آذار 2017؛ حيث اقتحم منزله 12 من أفراد الأمن، في حوالي منتصف الليل، وقاموا بتفتيش المنزل ومصادرة هوائيه وأجهزة إلكترونية أخرى. ولم يكن واضحًا ما إذا كانوا أبرزوا مذكرة بالتفتيش أو بالاعتقال أم لا. وبعد تفتيش المنزل، استغرق ثلاث ساعات؛ اقتادوه، في حوالي الساعة الثالثة والرابع فجرًا، إلى مكانٍ مجهولٍ.

وفي 28 مارس/آذار 2017، دعت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، الإمارات العربية المتحدة إلى أن تُفرج عنه على الفور؛ واصفين اعتقاله بأنه "هجوم مباشر على العمل المشروع الذي يمارسه المدافعون عن حقوق الإنسان في الإمارات". وأعربوا عن بواعث الخوف إزاء أن يكون اعتقاله "عملاً انتقاميًا نتيجة التزامه مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والآراء التي عبّر عنها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بما في ذلك عبر تويتر". انظر أيضًا:

<http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21449>

http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21449&LangID=E&_sm_au_=iVV5L7PTt6N6VHk6

وفي اليوم التالي، ردت السلطات الإماراتية مباشرةً على بيان المجموعة، مشككةً في المزاعم بأن احتجاز أحمد منصور كان تعسفيًا، وأفادت أنه يجري إبقاؤه رهن الاحتجاز بالسجن المركزي في أبو ظبي. كما أضافت أن "له الحرية في توكيل محام"، وأن "بكامل استطاعة أسرته الوصول له وزيارته في المنشأة العقابية".

وقد واجه أحمد منصور، على نحوٍ متكرر، أعمال ترويع ومضايقات واعتداءات بدنية، وتهديدات بالقتل، من جانب السلطات الإماراتية أو مؤيديها؛ جراء مباشرته العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان. فقد وضعته السلطات، منذ عام 2011، على الأقل، تحت المراقبة المادية والإلكترونية. كما اختُرِق حاسوبه وحسابات بريده الإلكتروني، وأحبط محاولة اختراق لهاتفه الآي فون في 2016، مما دفع شركة "أبل" إلى إصدار تحديثٍ أمني للهاتف الذكي في أغسطس/آب 2016.

وفيما سبق، وقَّع أحمد منصور و132 شخصية بارزة أخرى في الإمارات العربية المتحدة، من بينهم محامون وأكاديميون، في 3 مارس/آذار 2011، عريضةً وُجِّهت إلى رئيس الإمارات، خليفة بن زايد آل نهيان، داعين فيها إلى الإصلاح السياسي في الإمارات، بما في ذلك عقد انتخابات عامة، وتخويل سلطات تشريعية لـ"المجلس الوطني الاتحادي"، وهو هيئة شبه برلمانية. وفي الشهر التالي، اعتقلت السلطات الإماراتية أحمد منصور، وأربعة نشطاء آخرين، وزجت بهم في السجن بصورة تعسفية. وفي 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، في أعقاب محاكمة فادحة الجور، أُدين الخمسة بـ"إهانة رئيس الدولة ونائبه وولي عهد أبو ظبي" في تعليقات نُشرت على منتدى لإجراء المناقشات على شبكة الإنترنت. وحُكم على أحمد منصور بالسجن لمدة ثلاثة أعوام؛ ولكن في اليوم التالي، صدر عفو رئاسي عنه وعن الناشطين الأربعة الآخرين.

الاسم: أحمد منصور

النوع: ذكر